بحسب تقرير بنك الكويت الوطني حول أسواق النقد الأسبوعي

تراجع التضخم في منطقة اليورو إلى 2.3 % يعزز توقعات خفض المركزي الأوروبي لأسعار الفائدة

ألمانيا تعتمد خطة إنفاق تاريخية بقيمة تريليون يورو وتخفف قيود الديون لتعزيز الدفاع والبنية التحتية

بنك إنجلترا يبقي على سعر الفائدة عند 4.5 % وسط مخاوف التضخم وعدم اليقين الاقتصادي

أسعار العملات 23 - مارس - 2025

Currencies	Previous Week Levels Open	Low	High	Close	This Week's Expected Range Minimum	Maximum	3-Month Forward
EUR	1.0879	1.0798	1.0955	1.0816	1.0740	1.0950	1.0873
GBP	1.2935	1.2888	1.3015	1.2918	1.2810	1.3000	1.2917
JPY	148.64	148.18	150.15	149.32	148.15	150.45	147.79
CHF	0.8851	0.8756	0.8855	0.8832	0.8760	0.8920	0.8733

أسعار العملات

ارتفاع مبيعات التجزئة الأمريكية بنسبة 0.2 % وتعافي المبيعات الأساسية بنسبة 1.0 %

«الاحتياطي الفيدرالي» يبقي على أسعار الفائدة دون تغيير ويخفض توقعاته لنمو الاقتصاد الأمريكي إلى 1.7 %

ارتفاع طلبات الحصول على إعانات البطالة الأسبوعية في الولايات المتحدة لتصل إلى 223 ألف طلب

أوضح تقرير بنك الكويت الوطني حول أسواق النقد الأسبوعي تراجع التضخم في منطقة اليورو إلى 2.3 % مما يعزز توقعات خفض المركزي الأوروبي لأسعار الفائدة ولفت التقرير الى ألمانيا اعتمدت خطة إنفاق تاريخية بقيمة تريليون يورو وخففت قيود الديون لتعزيز الدفاع والبنية التحتية كما أن بنك انجلترا أبقى على سعر الفائدة عند 4.5 % وسط مخاوف التضخم وعدم اليقين الاقتصادي وكذلك الاحتياطي الفيدرالي أبقى أسعار الفائدة دون تغيير وخفض توقعاته لنمو الاقتصاد الأمريكي إلى 1.7 % وفيما يلي نستعرض جوانب مما ورد في التقريرتأن

التعليق على أداء الاسواق

شهدت الأسواق العالمية هذا الأسبوع تطورات بارزة، إذ واصلت البنوك المركزية نهجها الحذر في ظل التغيرات التي تشهدها البيئة الاقتصادية. ففي الولايات المتحدة، أبقى الاحتياطي الفيدرالي على سعر الفائدة في نطاق 4.25 4.50–% %، مع خفض توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي للعام 2025 إلى 1.7 %، ورفع تقديراته للتضخم إلى 2.7 %. وعلى الرغم من ارتفاع مبيعات التجزئة بمعدل هامشي بلغ 0.2 % في فبراير، إلا أن المبيعات الأساسية سجلت انتعاشاً أقوى بنسبة 1.0 %، في الوقت الذي استقر فيه مؤشر الدولار الأمريكي ضمن نطاق 104–103 نقطة. وفي كندا، ارتفع التضخم السنوي إلى 2.6 % على أساس سنوي، مما قد يدفع بنك كندا إلى تأجيل خطوة خفض أسعار الفائدة. أما في أوروبا، أقرت ألمانيا حزمة إنفاق هائلة بقيمة تريليون يورو وتخطط قواعد كبح الديون، بينما تم خفض توقعات التضخم في منطقة اليورو إلى 2.3 %، مما يعزز توقعات مواصلة خفض البنك المركزي الأوروبي لسعر الفائدة. وفي خطوة لافتة، خفض البنك الوطني السويسري سعر الفائدة إلى 0.25 % وسط تصاعد حالة عدم اليقين العالمي، فيما أبقى بنك إنجلترا على سعر الفائدة عند 4.5 %، محذراً من مخاطر التضخم. وتراوح تداول اليورو مقابل الدولار الأمريكي بين 01.08 و1.096. وفي آسيا، أبقى بنك اليابان على سعر الفائدة الأساسي عند 0.5 %، في خطوة متحفظة في مواجهة المخاطر التجارية وضغوط التضخم، بينما ثبت بنك الشعب الصيني أسعار الإقراض للشهر الخامس على التوالي على الرغم من مؤشرات التعافي الاقتصادي. وعلى الرغم من نمو مبيعات التجزئة الصينية إلى 4.0 % على أساس سنوي، إلا أن نمو الإنتاج الصناعي تباطأ، وان جاء أعلى من التوقعات. وتداول الدولار الأمريكي امام الين الياباني واليوان الصيني عند مستوى 149.32 و7.252 على التوالي. من جهة أخرى، تبيان أداء الأسواق الأسهم والسندات والعملات الأجنبية العالمية، مما يعكس حالة عدم اليقين لدى المستثمرين بشأن آفاق النمو الاقتصادي والسياسات النقدية. وفي ظل هذه الضبابية، قفز الذهب متجاوزاً 3،050 دولار للأونصة للمرة الأولى، مدفوعاً بتزايد المخاوف حول تباطؤ النمو العالمي.

الولايات المتحدة وكندا

أبقى مجلس الاحتياطي الفيدرالي على أسعار الفائدة المستهدفة في نطاق 4.25 4.5–% %، بينما خفض توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للعام 2025 من 2.1 % إلى 1.7 %، مشيراً إلى تداعيات السياسات التجارية، خاصة فيما يتعلق بالتعريفات الجمركية. وفي المقابل، رفع الاحتياطي الفيدرالي توقعاته للتضخم وفقاً لمؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي من 2.5 % إلى 2.7 %، في إقرار ضمني باستمرار ضغوط الأسعار. كما أكدت اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة على حالة عدم اليقين المحيطة بمسار أسعار الفائدة المستقبلية، مشيرة إلى أن قراراتها ستظل معتمدة على البيانات الاقتصادية. وفي خطوة بارزة، أعلن الاحتياطي الفيدرالي عن تباطؤ وتيرة التشديد الكمي، إذ قرر خفض الحد الأقصى للاسترداد الشهري لسندات الخزانة الأمريكية من 25 مليار دولار إلى 5 مليارات دولار اعتبارا من أبريل. وجاء رد فعل الأسواق إيجابياً، إذ ارتفع مؤشر ستاندرد أند بورز 500 بنسبة 1.1 %، بينما تراجعت عائدات سندات الخزانة الأمريكية إلى 4.25 % عقب هذا البيان. وأنهى مؤشر الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع عند مستوى 104.088.

سجلت مبيعات التجزئة والخدمات الغذائية في الولايات المتحدة ارتفاعاً بنسبة 0.2 % على أساس شهري في فبراير، لتعوض جزئياً التراجع الحاد المسجل في يناير بنسبة 1.2– % على أساس شهري. وتراجعت مبيعات السيارات وقطع الغيار بنسبة 0.4 % على أساس شهري، في حين انخفضت مبيعات محطات البنزين بنسبة 1.0 %، مما أثر على أداء القطاع بصفة عامة. في المقابل، انتعشت مبيعات التجزئة الأساسية، باستثناء السيارات والبنزين ومواد البناء، بنسبة 1.0 % على أساس شهري، لتعوض بذلك الانخفاض المسجل الشهر السابق. كما سجلت المبيعات عبر الإنترنت ارتفاعاً قوياً بنسبة 2.4 % على أساس شهري، بينما تراجعت مبيعات الحانات والمطاعم بنسبة 1.5 % على أساس شهري، منخفضة للشهر الثالث على التوالي. وعلى الرغم من هذا التحسن، ما تزال مبيعات التجزئة السنوية تظهر نمواً محدوداً، وسط مؤشرات على تباطؤ إنفاق المستهلكين خلال الربع الأول من العام 2025، بما يعكس استمرار الضغوط التضخمية والمخاوف التجارية في التأثير سلباً على ثقة المستهلكين.

ارتفعت طلبات إعانة البطالة الأولية في الولايات المتحدة هامشياً بمقدار 2،000 طلب لتصل إلى 223 ألف طلب خلال الأسبوع المنتهي في 15 مارس، وجاءت أقل بقليل من التوقعات البالغة 224 ألف، لكنها ظلت ضمن النطاق المسجل هذا العام بين 242–203 ألف طلب. في المقابل، ارتفعت المطالبات المستمرة بمقدار 33 ألف طلب لتصل إلى 1.892 مليون، مما يشير إلى زيادة فترات البحث عن وظائف في ظل تباطؤ حركة التوظيف. وعلى الرغم من تراجع معدلات تسريح الموظفين، إلا أن حالة عدم اليقين المرتبطة بالسياسات وارتفاع أسعار الفائدة تساهم في الحد من خلق فرص عمل جديدة. كما تأثرت معنويات الشركات الصغيرة، مما انعكس سلباً على الاستثمارات الرأسمالية والطلب على العمالة. وفي سياق السياسة النقدية، أبقى الاحتياطي الفيدرالي على أسعار الفائدة في نطاق 4.25 4.50–% %، لكنه ألمح إلى إمكانية خفضها بواقع 50 نقطة أساس بنهاية العام. من جهة أخرى، أدت عمليات تسريح موظفي القطاع العام على نطاق واسع إلى نشوب نزاعات قانونية، مما أثر على بيانات البطالة. أما على صعيد الأسواق، انخفضت عائدات سندات الخزانة الأمريكية، في حين ارتفع الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى.

أوروبا والمملكة المتحدة

أقر البرلمان الألماني خطة استثمارية ضخمة بقيمة تريليون يورو، طرحها المستشار فريدريك ميرز، بعد حصولها على 513 صوتاً، متجاوزة الأغلبية المطلوبة لتعديل الدستور. وتهدف الخطة إلى تحديث البنية التحتية عبر صندوق استثماري بقيمة 500 مليار يورو يمتد على مدار 12 عاما، إضافة إلى زيادة الإنفاق لتعزيز القدرات الدفاعية لمعالجة العجز التمويلي المقدر بنحو 400 مليار يورو الذي يعاني منه القطاع. وتتضمن الخطة رفع القيود عن سياسة "كبح الديون"، والتي تحدد العجز الهيكلي عند حد أقصاه 0.35 % من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، مما يمنح الولايات الفيدرالية الستة عشر مزيداً من المرونة في الاقتراض. ومن المتوقع أن توفر هذه الإصلاحات دفعة مالية كبيرة وسط تباطؤ الاقتصاد الألماني. وجاءت الموافقة على الخطة في توقيت حاسم، إذ تم تمريرها قبل انتهاء دورة البرلمان الألماني في 25 مارس، مما يعزز قدرة الحكومة على التوسع المالي لمواجهة الركود. كما أقر مجلس الشيوخ الألماني مشروع القانون يوم الجمعة الماضي، مما يمهد الطريق لتطبيق إصلاحات اقتصادية وأمنية واسعة النطاق على مستوى الاتحاد الأوروبي. وأنهى اليورو تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.0818.

تم تعديل معدل التضخم السنوي في منطقة اليورو إلى 2.3 % على أساس سنوي في فبراير، مقارنة بالتقدير الأولي البالغ 2.4 %، على خلفية الانخفاض غير المتوقع لمعدل التضخم في ألمانيا. ويعزز هذا التراجع فرص البنك المركزي الأوروبي للمضي قدماً في تطبيق المزيد من التخفيضات في أسعار الفائدة، بعد أن خفض بالفعل سعر الفائدة على الودائع بمقدار 150 نقطة أساس منذ يونيو 2024، ليستقر عند 2.5 %.

قرر بنك إنجلترا الإبقاء على سعر الفائدة القياسي عند 4.50 %، إذ صوتت لجنة السياسة النقدية بأغلبية 1–8 لصالح تثبيت الفائدة، في حين اعترضت سواتي دينجرا مطالبة بخفضها بمقدار 25 نقطة أساس. وأكد المحافظ أندرو بيلي أن البنك يتبنى نهجاً حذراً، مشدداً على أن أسعار الفائدة ما تزال على "مسار الانخفاض التدريجي". وتشير التوقعات إلى ارتفاع التضخم إلى 3.75 % في وقت لاحق من العام، متجاوزاً المستوى المستهدف البالغ 2 %، بينما يظل نمو الأجور قوياً عند 5.9 % سنوياً. وفي ظل وصول توقعات نمو الاقتصاد البريطاني إلى 0.75 % للعام 2025 وضعف اتجاهات التوظيف، تتوقع الأسواق حالياً خفض سعر الفائدة مرتين بنهاية العام، مع تسعير احتمالية خفضها في مايو بنسبة 56 %. وأنهى الجنيه الاسترليني تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.2919.

الكويت

أنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع مقابل الدينار الكويتي مغلقاً عند مستوى 0.30795.

قامت بتجديد كامل للأجهزة الإلكترونية

«stc» تتبنى تجديد منازل الأسر المتعففة ضمن حملتها «بالخير نروح أبعد»

المبادرة تتماشى مع قيم رمضان التي تشجع على الكرم والرحمة ودعم المجتمع

فريق العمل خلال تجديد منازل الأسر المتعففة

كجزء من حملتها المجتمعية خلال شهر رمضان المبارك، أعلنت شركة الاتصالات الكويتية stc، الرائدة في تمكين التحول الرقمي وتقديم خدمات ومنصات مبتكرة للعملاء في الكويت، عن مساهمتها في تجديد منازل الأسر المتعففة وذلك بالتعاون مع فريق تراحم التطوعي، وتأتي هذه المبادرة في إطار حملتها "بالخير نروح أبعد" والتي تهدف إلى دعم مختلف شرائح المجتمع، وهو الأمر الذي يتماشى مع الأهداف الأساسية وراء مبادرات stc المجتمعية.

كجزء من هذه المبادرة الصادقة وبالتعاون مع فريق تراحم و الإعلامي محمد السداني ، زودت stc الاسر المحتاجة بأجهزة أساسية تم تسليمها وتركيبها في منازلهم من أجل المساعدة في تحسين ظروف معيشتهم اليومية. وبالإضافة إلى تجهيز المنزل بأجهزة جديدة، وكذلك حققت stc أمنية أحد الاطفال بإهدائه جهاز بلاي ستيشن 5 كنوع إضافي من الترفيه للاستمتاع به في المنزل. كما حرصت stc على بقاء الأسرة متصلة بالعالم الرقمي من خلال تركيب راوتر إنترنت عالي السرعة. كما تم عرض فلم وثائقي في مواقع التواصل الاجتماعي يتكلم عن قيمة العطاء تقديم الاعلامي محمد السداني

في بيان لها، أشارت stc إلى أن المبادرة تتماشى مع قيم رمضان التي تشجع على الكرم والرحمة ودعم المجتمع. ومن خلال تعاونها مع فريق تراحم التطوعي، تهدف stc إلى خلق تأثير إيجابي دائم يتماشى مع القيم الأساسية وراء برنامج الشركة في مجال المسؤولية المجتمعية لمساعدة المحتاجين. وتم تنظيم مبادرة تجديد المنزل ليس لتحسين ظروف معيشة الأسرة ولكن أيضاً لتزويدهم بالأدوات اللازمة لعيش حياة أكثر راحة. وتسلط هذه المبادرات، فضلاً عن المبادرات الأخرى التي أطلقتها stc خلال حملتها الرمضانية، الضوء على جهود الشركة للارتقاء بمختلف شرائح المجتمع وتعزيز رفاهيتهم بشكل عام.

تتماشى حملة رمضان 2025 التي تطلقها stc مع رسالة الشركة في تعزيز المسؤولية المجتمعية من خلال تنظيم ورعاية والمشاركة في العديد من المبادرات المجتمعية. ومن خلال مبادرة "بالخير نروح أبعد"، تتبنى شركة الاتصالات الكويتية روح رمضان من خلال إطلاق برامج ترتقي بالمجتمع بطرق هادفة، وتضمن وصول الدعم إلى من هم في أمس الحاجة إليه. ومن خلال الاستفادة من مواردها وشراكاتها الاستراتيجية، تهدف شركة الاتصالات الكويتية إلى خلق تأثير طويل الأمد يعكس مكانتها الرائدة في القطاع الخاص كمحرك رئيسي للتغيير الإيجابي

«التجاري» يعلن الرابح في سحب النجمة الأسبوعي

الجائزة الكبرى

أجرى البنك التجاري سحبه الأسبوعي على حساب النجمة. وقد تم إجراء السحب أمس الاحد، في مبنى البنك الرئيسي، بحضور ممثل عن وزارة التجارة والصناعة السيد عبدالعزيز أشكناني

وقد قام البنك بتغطية السحب مباشرة عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وجاءت نتيجة السحب على النحو التالي:

سحب حساب النجمة الاسبوعي – جائزة 5،000/- دينار كويتي من نصيب الفائز الشيخ مبارك فيصل سعود الصباح

ويذكر أن جوائز "حساب النجمة" مميزة بتنوع المبالغ المقدمة طوال السنة، والتي تتضمن سحوبات أسبوعية بقيمة 5،000/- دينار كويتي، وشهرية بقيمة 20،000/- دينار كويتي، بالإضافة الى جائزة نصف سنوية بقيمة 500،000/- دينار كويتي، والجائزة السنوية الكبرى بقيمة 1،500،000 دينار كويتي.

وعن آلية فتح حساب النجمة والتأهل لدخول السحوبات، فمن المعروف أنه يمكن فتح الحساب فقط بإيداع 200/- دينار كويتي ويجب أن يكون في الحساب مبلغ لا يقل عن 200/- دينار كويتي للتأهل ودخول جميع السحوبات على كل الجوائز التي يقدمها الحساب، فكلما زاد رصيد العميل زادت فرصة الفوز، فضلاً عن المزايا الإضافية التي يوفرها الحساب، إذ يحصل العميل على بطاقة سحب آلي ويستطيع الحصول على بطاقة ائتمان بضمان الحساب وكذلك الحصول على كل الخدمات المصرفية من البنك التجاري.

وكشف البنك أن حساب النجمة متاح للجميع ، وبإمكان أي شخص فتح حساب النجمة من خلال تطبيق CBK Mobile بخطوات بسيطة ومن أي مكان و في أي وقت.